

آفاق استثمار مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال أنموذجا-

Prospects for investing the concepts of the neo-Khalilian theory in facilitating teaching grammar at the secondary level - Generator pattern as a model-

نادية صبان¹ ، بوعلام طهراوي²

¹ جامعة آكلي محند أولحاج -البويرة (الجزائر)، n.sebbane@univ-bouira.dz

² جامعة آكلي محند أولحاج -البويرة (الجزائر)، tahraouib62@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/19 تاريخ القبول: 2024/06/30 تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract:

The neo-Khalilian theory is a scientific evaluation based on reviving the works of the early grammarians, especially - Khalil, and his students, it revealed the distinctive approach and concepts of these work. It also proved its scientific value and educational competence. The Generator pattern is from the Khalil concept. it is the end result of a procedural grammar measurement. This study examines the nature of Generator pattern in works of the first grammarians, as well as the possibility of using it to facilitate teaching grammar in secondary education.

Key words: The neo-Khalilian theory; Generator pattern; procedural measurement; facilitating the teaching of grammar, the secondary level.

المخلص:

النظرية الخليلية الحديثة اجتهاد علمي تقويمي قائم على إحياء أعمال النحاة الأولين خاصة الخليل وتلاميذه. قائم على إحياء أعمال واجتهادات النحاة الأولين خاصة الخليل وتلاميذه ومن سار على خطاهم من النحاة، والتي كشفت عن تميز وتفرّد أعمال هؤلاء منهاجا ومفاهيمها وقد كشفت عن تميز أعمال هؤلاء منهاجا ومفاهيمها. كما أثبتت قيمتها العلمية وكفايتها التعليمية. والمثال من المفاهيم الخليلية، وهو النتيجة النهائية للقياس الإجرائي. وتبحث هذه الدراسة في طبيعة المثال عند النحاة الأولين، وكذا إمكانية استغلاله في تيسير تعليم النحو في التعليم الثانوي.

كلمات مفتاحية: النظرية الخليلية الحديثة ؛ مثال ؛

قياس نحوي إجرائي ؛ تيسير تعليم النحو،

المرحلة الثانوية.

المؤلف المرسل: نادية صبان ، الإيميل: n.sebbane@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

تعتبر النظرية الخليلية الحديثة لصاحبها الدكتور (عبد الرحمن الحاج صالح) ثمرة جهود وأبحاث طويلة على مدار عقود من الزمن قضاها الباحث في البحث والتنقيب في التراث النحوي العربي ليهتدي بفكره الثاقب ومنهجه الصّارم إلى التمييز بين مرحلتين في تاريخ النحو العربي: مرحلة الأصالة والإبداع، ومرحلة الجمود والتقليد.

وتعتبر المرحلة الأولى من تاريخ النحو مرحلة الإبداع، وقد امتدت لأكثر من أربعة قرون أقام خلالها النحاة الأولون وعلى رأسهم الخليل وتلميذه سيبويه، وكلّ من سار على خطاهم من النحاة صرح النحو العربي الأصل بمفاهيم رياضية أصيلة، تعكس طبيعة اللسان العربي وتتجلى من خلالها العبقرية العربية. وقد سمحت لهم تلك البحوث بالكشف عن أسرار النظام اللغوي العربي. فانطلقوا يستقرئون القواعد ويفسرونها ويعلّون لها. ثمّ سلّموا هذا الصّرح المتكامل إلى من جاء بعدهم. أمّا المرحلة الثانية من تاريخ النحو، فهي مرحلة الجمود والتقليد. إذ ابتلى النحاة بمنطق أرسطو فحلّ محلّ المنطق الرياضي العربي الإجرائي. فكانوا عالّة على من سبقهم، فحرّفوا مفاهيم النحاة الأولين وأفرغوها من محتواها الإجرائي الدينامي واستبدلوها بمفاهيم جافّة جامدة مع بقاء اللفظ الأول.

ويعدّ <المثال> من مفاهيم النظرية الخليلية بالإضافة إلى مفاهيم أخرى أصيلة كالأصل والفرع، والعامل وغيرها، والتي أقام عليها نحائنا الأولون خاصّة الخليل وسيبويه أعمالهم وتحليلاتهم للغة. وهي مفاهيم منبثقة ومرتبطة أيّما ارتباط بالأصل الثاني من أصول النحو العربي؛ وهو القياس. لكنّ ارتباطها بالقياس بالمفهوم النحوي الإجرائي الأصل لا القياس بالمفهوم الذي شاع وراج بين نحاة القرون المتأخّرة؛ ومن اتّبعتهم من الباحثين في العصر الحديث.

1.1 إشكالية البحث وفرضياته:

لمّا كان النحو الذي راج وازدهر في القرون الأولى يختلف اختلافا جذرياً عن نحو القرون المتأخّرة منطقاً و مفاهيماً. فإنّ هذا الاختلاف قد دفعنا إلى تأسيس هذه الدراسة على مساهلة مهمّة وهي: ما طبيعة المثال الذي أقام عليه النحاة الأولون - خاصّة نحاة مدرسة الخليل ومن سار على خطاهم - أعمالهم وتحليلاتهم اللغوية؟ وما طبيعة المبادئ التي تحكم المثال النحوي العربي كما تجسّد في أعمال نحاة القرون الأولى؟ ثمّ ما علاقة المثال بالقياس

النحوي الإجرائي؟ وكيف يمكن استثمار هذا المفهوم الإجرائي في تيسير تعليم النحو في التعليم الثانوي.

ومن الفرضيات التي يمكن الانطلاق منها هنا:

- المثال النحوي العربي الذي تجسّد في نحو القرون الأولى (نحو الخليل وسيبويه) هو مفهوم أصيل يقوم على البنى اللغوية اللفظية بعيدا عن الصفات الذاتيّة.
- النحاة العرب وابتداء من منتصف القرن الرابع الهجري قد حرّفوا مفاهيم النحو الأصيل وأكسبوها دلالات جديدة ومنها مفهوم المثال.

2.1 منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها بهدف الوقوف على طبيعة المثال النحوي كما تجسّد في أعمال النحاة الأولين وبحوثهم اللغوية، ووفق ما أسست له النظرية الخليلية الحديثة لصاحبها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.

3.1 أهمية البحث وأهدافه:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة باعتباره يعالج مفهوما من مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة. وهي نظرية علمية لسانية أثبتت نجاعتها العلمية اللسانية، والتطبيقية التعليمية، فجمعت بين التنظير والممارسة بسبب دينامية مفاهيمها. ولذلك فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى:

- بيان أصالة مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة، خاصة مفهوم المثال.
- بيان التطبيقات التعليمية التيسيرية لمفهوم المثال النحوي الأصيل.

2. المثال في النظرية الخليلية الحديثة::

1.2 مفهوم المثال (لغة واصطلاحا) ومنهج النحاة في الكشف عنه:

جاء في لسان العرب لابن منظور "المثال: المقدار وهو من الشبه، والمثل: ما جُعِلَ مثلا، أي مقدارا لغيره يُحْدَى عليه، والجمعُ المثل وثلاثة أمثلة، ومنه أمثلة الأفعال والأسماء في باب التصريف. والمثال: القالب الذي يُقَدَّرُ على مثله" (ابن منظور، دون تاريخ، ص4134) فالمثال هو ميزان تقتر به أشباهه، وهو القالب الذي تُقدر الأشياء عليه. ويضيف ابن منظور "ومثل له الشيء: صورته حتى كأنه ينظر إليه. وامثله هو: تصوّره. والمثال: معروف، والجمع أمثلة ومثل. ومثلتُ له كذا تمثيلا إذا صورْتُ له مثاله بكتابة وغيرها (...). ومثل الشيء بالشيء: سواه وشبّهه به وجعله مثله، وعلى مثاله." (ابن منظور،

دون تاريخ، ص4135). وهنا يفرق (ابن منظور) بين المثال والتمثيل، فإذا كان المثال هو القالب الذي يُقدّر على مثله، فإنّ التمثيل هو تصوير للمثال؛ أي رسم له.

أما عن الدلالة الاصطلاحية؛ فالمثال من المفاهيم الأساسية للنظرية الخيلية لصاحبها الدكتور (الحاج صالح)، ويعرفه بقوله هو "تمثيل للبنية العامة مجردة من كلّ خصوصية. فمثال <فعل> في مستوى الكلم هي البنية العامة لكلّ ما يكون فاؤه وعينه مفتوحين، وفي هذا المثال متغيرات وثوابت (...). وكذلك هو مثال الجملة، ففي أعلى مستوى من التحليل هو: العامل + معموله الأول متأخر عنه ± معمول ثان ± مخصّصات (تقدّم وتأخّر حسب ما يقتضيه القياس)" (الحاج صالح، 2012، ص256). إنّ المثال هو البنية المجردة التي تمتاز بها فئة عن غيرها. وبذلك يكون تمثيلاً وتجريداً للبنى اللغوية المختلفة. فلا يوجد مستوى من مستويات اللغة إلّا وله بنية ينتظم عليها. فبنية الكلمة وزنها وهيئتها، وبنية الجملة هي هذا التجريد لعناصرها البسيطة (فعل+فاعل+مفعول به) و(مبتدأ+خبر) المفضي إلى (عامل ومعمولات) كأعلى مستوى من التجريد الذي يجمع الجملتين السابقتين في مثال واحد. فالمثال - إن - هو تجريد للبنية العامة التي تشترك فيها مجموعة من العناصر اللغوية المنتمئة إلى مستوى لغويّ ما. يعتمد إليها النحويّ ليستخرجها بعد أن يلاحظ أطرافها بين هذه العناصر، ثمّ يجزّدها ليحصل على ما يُعرف بالمثال النحويّ. وفي مقابل <المثال> نجد مصطلح <التمثيل> عند النحاة الأولين، وقد أشار إليه (الحاج صالح) أثناء حديثه عن مفهوم <المثال>. فما المقصود بالتمثيل؟ وما العلاقة بينه وبين <المثال>؟

كنا رأينا عند حديثنا عن الدلالة اللغوية لـ <المثال> أنّ (ابن منظور) يفرق بين <المثال> و <التمثيل>، فإذا كان المثال هو القالب العام الذي تردّ إليه العناصر اللغوية، فإنّ التمثيل هو تصوير للمثال الذي تجري عليه الوحدات. وفي هذا المعنى بالذات قد عرّف (الحاج صالح) <التمثيل> أو الـ Simulation في النحو العربيّ بقوله: "هو وسيلة يلجأ إليها النحويّ ليمثل البنية التي اختصّت بها مجموعة من العناصر أو مجرى من مجاريها بصفة عامّة، وهي دائماً رسمٌ مختزل للواقع اللغويّ. فهي مجرد حكاية إلّا أنّها ليست مطابقة تماماً له (ليست صورة طبق الأصل وليست اختزالاً فقط). بل يحاول الباحث اللغويّ مثل الفيزيائي في زماننا أن يمثّل الواقع بأهمّ ما يمتاز به ويترك ما ليس بهمّم" (الحاج صالح، 2012، ص295). إنّ أهمّ ما يمكن أن نقف عليه من خلال التعريف السابق أنّ المثال عمل

تجريدي يتعلّق بالبنى اللغوية المطردة والتي تضمّ مجموعة من العناصر اللغوية التي تعود إلى البنية نفسها، ذلك أنّ المثال هو البنية التي تشترك فيها مجموعة من العناصر اللغوية، وبين هذه العناصر علاقات معيّنة تمكّن النحوي من الجمع بينها في مثال واحد. ولما يستخرجها النحوي فإنّه يعتمد إلى تمثيلها بشكل مختزل يصدق عليها جميعا. وعليه فإنّ السؤال الذي يطرح هنا هو: ما هو جوهر المثال النحوي العربي؟ ثمّ ما طبيعة العلاقات التي تحكم الوحدات أو العناصر اللغوية التي يستطيع النحويّ - بناء عليها - أن يرسم مثالها التجريدي؟ هل هي علاقات قائمة على الصفات المشتركة بين هذه الوحدات أو أنّها علاقات من نوع آخر؟ ثمّ ما طبيعة التجريد الذي لجأ إليه نحائنا الأولون في صياغتهم لمثل اللّغة؟

2.2 أهمية المثال عند النحاة الأولين:

إنّ الأساس الذي انطلق منه (الحاج صالح) في تحديد مفهوم <المثال> في أعمال النحاة الأولين، هو المبدأ العام في تحليلهم للوحدات اللغوية ومن ثمّ تحديدها. ذلك أنّ نحائنا الأولين خاصّة نحاة مدرسة الخليل في تحليلهم للوحدات اللغوية ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه (الحاج صالح، 2007، ص74). إذ يتّخذون من الكلام العادي في المخاطبات الطبيعيّة أساسا للتّحليل عندهم، ثمّ يطبقون عليه مبدأ مهمّا جدّا، وهو مبدأ الانفصال والابتداء. إذ يبحثون عمّا يمكن أن يُنطق به من الكلام المفيد فيكون ذلك بالنسبة إليهم قطعة صوتيّة مثل < الرّجل أو هو > في إجابة عن السؤال <من جاء؟>، أو < كتاب أو الكتاب المفيد > في إجابة عن السؤال < ما بيدك؟ >. فالمنطلق في التّحليل عندهم كلّ "ما ينفصل ويبتدأ، وهي صفة الانفراد، ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرّع عليه" (الحاج صالح، 2012، ص219). والمقصود بحما ينفصل وما يبتدأ هو كلّ ما يمكن أن ينطق به منفردا من الكلام المفيد ويسمّى بـ"لانفراد" (الحاج صالح، 2012، ص249). وفي العربيّة هو < الاسم المظهر > الذي ينفصل ويبتدأ عند النطق به، ويكون مفيدا. ولهذا سمّى النحاة الأولون هذه النواة "بالاسم المفرد" حوما بمنزلة الاسم المفرد << وأطلق عليه ابن يعيش والرّضويّ اسم < اللّفظة > وترجمها (الحاج صالح) بـ < Lexie >" (الحاج صالح، 2012، ص219). فالأصل في الاسم المفرد أن تكون له القدرة على الانفصال دون أن يختل معناه، لأدّه قد ينفصل عنه الحرف الذي يدخل في بناءه كاسم (أي في بنيته) فيختل المعنى.

فالتحاة العرب ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب؛ فيبحثون عما يمكن أن يُنطق به من الكلام المفيد وله قابلية الانفصال وهو اللفظة. فيكون ذلك بالنسبة لكلام العرب قطعة صوتية مثل # كتاب# أو أيّ قطعة مماثلة مثل(# الكتاب/#/# الكتاب المفيد/#...) كجواب للسؤال: ما بيدك؟ وهذه القطع في الوقت نفسه كلام مفيد وقطع لفظية لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيداً. وهذا ما يسمونه ما يبدأ وينفصل. ومعنى كونها تنفصل أنها يمكن أن ترد وحدها غير متصلة بغيرها. ويختبرون هذه القطعة بحملها على قطعة أخرى لها منزلتها أي تنفصل وتبدأ مثل: # بكتاب/#/# الكتاب#/#/# بالكتاب#... كلّ واحدة منها يمكن أن تكون كلاماً مفيداً. وإجابة للسؤال السابق (ما بيدك؟). ولما كانت القطع متساوية في الإفادة كانت بمنزلة واحدة؛ أي أنها متكافئة ومتناظرة. ومن ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفرعي؛ أي على أن بعضها أصل لبعض، من الأقلّ كلما إلى الأكثر كلما. فالأصل هو: ما بينى عليه، وبالتالي "ما ليس فيه زيادة" (الحاج صالح، 2012، ص249). ثم تتفرّع عليه العبارات الأخرى التي تكافئها بإحاطها بما يسمونه بالزوائد يميناً(حرف الجرّ/ وأل)، ويساراً(الإعراب والتنوين أو المضاف...). وكلّ هذه الأصول مع ما زيد عليها هي فروع تُردّ إلى أصل واحد وحدة سمّوها بعد سيبويه <اللفظة> (الحاج صالح، 2012، ص249).

إنّ هذا العمل الإجرائي الذي يقوم به النحويّ من أجل الكشف عن الحدود المميزة للوحدات اللغوية يُعرف بالحدّ الصوري الإجرائي. والذي يخلُص من خلاله النحويّ إلى ما يُعرف بالمثال. يقول(الحاج صالح) "إنّ هذا الحدّ الصوري الإجرائي الذي به تتحدّد العمليّات المحدثة للوحدات ومن ثمّ المحدّدة لها من وجهة نظر النحو تنتج عنه صورة تفرعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى ما لا نهاية من الفروع، ويسمّيها نحائنا المتقدّمون مثالا(يُجمع على مُثل غالباً) وقد أطلقنا عليه اسم Generator pattern أو Schème générateur" (الحاج صالح، 2007، ص77). وبهذا يكون <المثال> في النحو العربيّ الأصيل هو النتيجة النهائية التي يتوصّل إليها النحويّ من خلال عمله الإجرائي.

على أنّ ما يجدر التأكيد عليه هو أنّ المثال لا يخصّ هذا المستوى السابق الذي ذكرناه، وهو مستوى <اللفظة>، بل يشمل المستوى الأعلى الأدنى من اللفظة وهو مستوى الكلمة المفردة <بعد أن تُحدّد بكونها أدنى عنصر تتكوّن منه اللفظة، ويمكن أن ينفصل

عنها دون أن يتسبب في تلاشيها كحروف الجرّ وأل التعريف. لأنه يمكن لبعض الحروف أن تنفصل ولكّنها تلحق ضررا باللفظة كماء افتعل (الحاج صالح، 2012، ص 221). كما يشمل المستوى الأعلى من اللفظة؛ وهو مستوى < التراكيب >.

ولا يتوقف النّحاة عند ضبط الحدّ الإجماليّ للصّوريّ للوحدات اللّغويّة وتتبع العمليّات المولّدة لها، بل يتجاوزونه إلى صياغة المثال للبنىّة الجامعة التي كشفوا عنها من خلال تجريدّها، وذلك من خلال تصويرها مجردة من أهمّ خصوصيّة. يقول (الحاج صالح) "المثال هو دائما تصوير البنية من الوحدة (هي وحدها) باللّجوء إلى رموز خاصّة، أو ما يقوم مقامها من المصطلحات. فالمثال -أيّا كان أيضا- لا وجود له في واقع اللّغة. فهو صوريّ محض لأنّه حكاية للواقع اللّغويّ برسم أهمّ ما فيه هو رسم البنية بمعزل عمّا تحتوي عليه" (الحاج صالح، 2012، ص 256). إنّ أهمّ ما يقوم عليه المثال -إن- هو استخراج البنية الجامعة للعناصر المتناظرة ثمّ إفراغها من محتواها الماديّ وتمثيلها برموز تجريدية تصدق عليها جميعا.

ولوعدنا إلى <الميزان الصّرفي> للغة العربيّة فإننا سنقف على مثال الكلمة العربيّة. فقد استطاع النّحاة تجريد الكلمات العربيّة وتصويرها بمثلّ تجريدية تواضعوا على تأديتها بالرموز (ف/ ع/ ل). ويوضّح لنا (الأستراياذي) هذا التّجريد فيقول "ويعبّر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلا م ثانية وثالثة، ويعبّر عن الرّائد بلفظه، إلّا المبدل من تاء الافتعال فإنّه بالتّاء، وإلّا المكرّر للإلحاق أو لغيره فإنّه بما تقدّمه وإن كان من حروف الزيادة إلّا بثبّت، ومن ثمّ كان جلتيتُ فعليا لا فعليتا، وسحئون وعثئون فعلا لا فعلونا" (الأستراياذي، 1982، ص 10، ص 11). إنّ الذي سبق يؤكّد لجوء النّحاة الأوّلين إلى تجريد الكلم المفردة في العربيّة باستخراج أبنيتها ورسمها برموز تجريدية تجمع النّظائر المتكافئة في مثال واحد. فمثال النّظائر الثّلاثيّة (قمر/ جبل/ مطر/ وطن) هو المثال (فعل). وقس على ذلك جميل الأبنية التي تشترك في هذه البنية الجامعة. فالحروف الأصول متغيّرات، والرّوائد ثابتت مع مراعاة التّرتيب الدّقيق لمواضع هذه الحروف. ولا يمكن استنباط هذه البنية إلّا من خلال الكشف عن التّكافؤ الموجود بين العناصر المتناظرة المحمولة على بعضها البعض. وإذا ما توصّل النّحويّ إلى اكتشاف التّكافؤ في البنية كان استنباط المثال، سواء كان المثال الخاص بالكلمة (وزنها وبنيتها)، أو اللفظة، أو الجملة؛ أيّ الرسم للبنىّة الجامعة ولا يتحقّق ذلك إلّا بترتيب عمليتين: التجريد المفضي إلى فئة (للمتغيّرات) والترتيب للمتغيّرات والثابت كلّ في

آفاق استثمار مفاهيم النظرية الخيلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال
أنموذجاً-

موضعه ولا يتم الاستنباط للمثال إلا بهذا النوع من التجريد المركب" (الحاج صالح، 2012، ص372)). إن هذا التكافؤ يؤدي إلى استنباط <المثال> وهو الرسم التجريدي لبنية من البنيات بإجراء عمليتين تجريديتين اثنتين هما: تجريد لتحديد الثوابت في البنية (الزوائد)، وتجريد آخر يحد المتغيرات (الأصول). ثم تأتي أهمية هذا التمثيل التجريدي للبنية من خلال قدرة النحوي على تفسير جميع العناصر المطردة في المثال أو التي خرجت على هذا المثال بما طرأ عليها من حذف أو تقديم أو تأخير.

كان هذه منهج النحاة الأولين في الكشف عن <المثال> في مختلف المستويات اللغوية. وذلك بحصر النظائر المتكافئة واستخراج بنيتها الجامعة ثم تجريدها من محتواها وتمثيلها برموز. وفيما يلي تفصيل في جوهر المثال النحوي العربي.

3. المبادئ التي يقوم عليها المثال النحوي العربي:

3.1. المثال النحوي العربي أساسه البنى اللفظية لا الصفات الذاتية:

إن أول ما يلفت انتباهنا في عملية التجريد التي لجأ إليها النحاة الأولون بهدف صياغة المثل أنها إجرائية أساسها البنى اللفظية بعيدا عن المعنى . وفي هذا نفرق بين نوعين من الحد أو التعريف في النحو العربي، حد على المعنى وهو القائم على الماهية من خلال تتبع الصفات الذاتية والعرضية للمعرف، وحد على اللفظ وهو الذي يقوم بتتبع العمليات التي تؤدي إلى توليد العنصر؛ وذلك من خلال حصر الوحدات التي توصل به.

ولقد لجأ النحاة الأولون إلى النوعين السابقين، لكن النوع الذي على أساسه استخلصوا المثل إنما هو الحد الإجرائي؛ أو التعريف على اللفظ. ذلك أن الحد على المعنى يقوم على الصفات المشتركة، وهو ما يسميه المناطقة بالجنس والفصل. والمقصود من هذا "أن الحد يتركب -لا محالة- من جنس الشيء وفصله الذاتي ولا معنى له سواه، وما ليس له فصل وجنس، فليس له حد" (الأعسم، 1989، ص172). فأول ما يتركب منه الحد هو الجنس، وهو "اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة عامة ولا يتصور أن يكون إلا واحدا، والقريب أولى من البعيد لأن فيه إخلالا ببعض الذاتيات" (الأنصاري، دون تاريخ، ص283). وفحوى هذا الكلام أن الجنس لفظ يدل على الحقيقة دلالة عامة، ويجب أن يكون اللفظ واحدا حتى لا ينجم على ذلك لبس أو غموض (الأنصاري، دون تاريخ، ص283). وثاني عنصر يتركب منه الحد هو <الفصل> وهو "اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة

خاصة، ويكون واحداً فأكثر بحسب الحاجة" (الأنصاري، دون تاريخ، ص283). إن هذا الذي سبق يؤكد أن هذا النوع من الحدود متعلق بالصفات التي تميز المعرف عن غيره. في حين أن النوع الثاني يتعلّق بالبنى اللغوية التي تشترك في العناصر اللغوية. وهذا هو جوهر الفرق بين النوعين. ولذلك كان النوع الثاني أقدر على وصف المعرفة باعتبار قيامه على العمليات التي تولده. ذلك أن النحاة العرب وهم يسعون إلى صياغة المثل للوحدات اللغوية انطلقوا من الاستعمال الفعلي للناطقين السليقيين فتنبعوا العمليات الإجرائية التي تؤدي إلى توليد العنصر اللغوي مهما كان مستواه. فبحثوا في كلامهم عن "النظائر المتكافئة من خلال النظر المتواصل في مختلف ضروب الكلام المسموعة عن فصحاء العرب، فيستنبط بعقله ومن تصفحه لها القياس ومثاله وهو يمثل النظائر بنوع من التجريد(...). فيحاول حينئذ أن يفسر الضروب من الكلام التي لم تأت على المثال الشامل فيحاول أن يمثلها مع نظائرها. فهذا التمثيل تفسيري. وفي كلا التمثيلين يقوم التحوي بعملية تجريدية تؤدي إلى إثبات التكافؤ في البنية أو المجرى وهو القياس" (الحاج صالح، 2012، ص219). فطريقة النحاة في الكشف عن هذا التكافؤ يكون من خلال حمل النظائر على بعضها البعض عن طريق القياس. وبهذا يكون المثال هو تصوير تجريدي للقياس كنتيجة نهائية له.

ويظهر لنا بوضوح طبيعة هذا العمل الإجرائي من خلال ما ورد من أمثله في كتاب سيبويه حين يلجأ إلى حمل الوحدات اللغوية على بعضها البعض حتى يكشف عن تكافؤ البنية بينها يقول: "وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله. وإذا قال: عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبد الله فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل" (سيبويه، 1988، ص176-ص177). نلاحظ من خلال ما ذكره (سيبويه) أن (نعم وبئس) قد حملتا أوقستا على الفعل التام المتصرف (ذهب). ودخولها على التركيب قيس على تركيب لفعل تام متصرف. ومن خلال هذا القياس أو الحمل الإجرائي كشف النحاة عن تكافؤ تركيبين متباعين لفعالين مختلفين: نعم الرجل عبد الله/ ذهب أخوه عبد الله. فهما يعودان لبنية واحدة مجردة مكونة من فعل وفاعل (ذهب أخوه/ نعم الرجل) خبر مقدّم، ومن مبتدأ مؤخر (عبد الله). وهذا هو المثال الذي يوضح التركيبين السابقين. وهو تمثيل للبنية المجردة التي يعودان إليها. ولو عدنا إلى التركيبين السابقين، فإننا لا نعثر على صفة مشتركة تجمعهما، بل إن الجامع بينهما هو التكافؤ في

البنية. وبذلك تجاوز النحاة الأولون التجريد القائم على البحث عن الصفات المشتركة إلى البحث عن جامع أعمق وهو التكافؤ في البنية.

2.3 المثال النحوي العربي قائم على التكافؤ في البنية بين العناصر اللغوية التي يمثلها :

إنّ هذا التجريد الذي لجأ إليه النحاة الأولون بهدف صياغة المثل للبنى اللغوية لا يقوم فقط على الكشف عن الصفات المشتركة التي تجمع العناصر في فئة واحدة، بل تتعداها إلى الكشف عن التكافؤ القائم بينها والتي قد لا تجمعها أيّ صفات مشتركة. "فالتكافؤ لا يخصّ فقط انتماء العناصر إلى فئة واحدة، ولا بدّ أن تكون العملية التجريدية المؤدية إلى تكافؤ البناء مختلفة عن تلك التي تؤدي إلى التسوية بين أفراد الفئة بانترزاع الصفة أو الصفات التي تشترك فيها وترك غيرها" (الحاج صالح، 2012، ص 287). ولكنّ هذا لم يمنع من أن ينطلق النحوي في تجريده من الصفات المشتركة، إلّا أنّه يتجاوزها إلى ما البحث عن التكافؤ في البنية. ولا أدلّ على ذلك ممّا نلاحظه من أمثلة للكلم المفردة > مثال اسم الفاعل، مثال اسم المفعول، مثال اسم المكان وغيرها. وقد يقول قائل إنّ هذا المثال قد صيغ انطلاقاً من اشتراك العناصر اللغوية المنتمية إلى صيغة من الصيغ السابقة باعتبار اشتراكها في البنية (فاعل، أو مفعول أو مفعّل). وهذا وإن كان صحيحاً إلى أبعد حدّ باعتبار أنّ النحاة قد قاموا بحمل أو قياس الكلمات التي على وزن <فاعل> مثلاً على بعضها البعض واستخلصوا مثالها. فإنّهم أيضاً لجؤوا إلى تجريد العناصر التي لا يلاحظ اتّفاقها في البنية، بمعنى أنّ عملية القياس أو الحمل الإجرائي هي التي كشفت لهم عن التكافؤ بين هذه العناصر. ومن ذلك مثلاً طبيعة التكافؤ الذي كشف عنه النحاة من خلال التقابل الذي عقده بين <الفعل المضارع> و<الاسم>. إذ قالوا بأنّ <الفعل المضارع> مرفوع لأته يضارع <الاسم> بعامل الرفع. يقول سيبويه "والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل، والرفع: سيفعل، والجزم: لم يفعل. وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم، لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتثوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إنّ زيدا لفاعلٍ فيما تريد من المعنى. وتلقه هذه اللام كما لحقت الاسم" (سيبويه، 1988، ص 14). فالسبب في رفع الفعل المضارع هو

مضارعة للاسم لأتة يمكن أن يُحمل عليه في موضع دخول لام التوكيد على الفعل وعلى اسم الفاعل على حدّ سواء، فتقول:

إنَّ عبد الله ليفعلُ = $\frac{\text{يفعلُ}}{\text{فاعل}}$ = تكافؤ (توافق في المجرى). وعليه، فإنّ عبارة (إنَّ عبد الله

ليفعلُ) تناظر عبارة <إنَّ عبد الله لفاعلُ> وذلك بإجراء كلّ كلمة من العبارة الأولى على ما يقابلها من العبارة الثانية فنحصل على: <إنَّ عبد الله> تناظر <إنَّ عبد الله>، وعبارة <يفعلُ> تناظر عبارة <فاعلُ>. وبهذا الذي سبق كشف النّحاة عن علّة رفع الفعل المضارع وهي مضارعة للاسم فهو يكافئه في المجرى.

وليس المقصود هنا من النّظائر تلك الوحدات اللّغويّة التي تنتمي إلى مستوى معيّن من المستويات اللّغويّة وتشارك في صفة من الصّفات. بل المقصود بالنّظائر هنا: تلك العناصر التي تشارك بالإضافة إلى الصّفات الدّاتيّة المشتركة (الجنس) في البنية الجامعة لها؛ أي أن يكون بينها نوع آخر من العلاقات تتجاوز تلك العلاقات القائمة على الصّفات الدّاتيّة المحدّدة للماهيّة إلى ما يُعرف بالتكافؤ في البنية.

3.3 المثال تجريد للعناصر المطّردة في بابها:

لمّا كان المثال النّحوي هو تجريد للبنية العامّة للعناصر المتكافئة، فإنّ هذه العناصر إذا ما اشتركت في بنية واحدة شكّلت ما يُعرف بالباب النّحوي، ويعرّفه (الحاج صالح) بقوله "إنّ الباب مجموعة من النّظائر؛ أي من العناصر المنتمية إلى مجموعة معيّنة تطرّد بنيتها فيها. والاطراد هو التّوافق والتّكافؤ إلّا اته يخصّ ههنا البنى والمجاري اللّغويّة ليس إلّا. فهذا التّكافؤ الذي بُني عليه المثال الذي يقاس عليه هو القياس في تحليل النّحوي لا كعملية تسوية بل كنتيجة لها؛ أي كتساوٍ في البنية يكتشفه ويثبته النّحوي" (الحاج صالح، 2012، ص 359). إنّ هذا التعريف يوضّح العلاقة التي تجمع بين الباب والقياس والمثال. ذلك أنّ الباب هو مجموعة من النّظائر التي تنتمي إلى فئة معيّنة لا تشارك في صفة واحدة أو في مجموعة من الصّفات، بل هو مجموعة من النّظائر الجامع بينها هو التّكافؤ في البنية. وإذا ما تحقّق في القياس الإجرائي الشّروط السّابقة (النّظير/ التّكافؤ/ البنية) نتج عنه ما يُعرف بالباب عند النّحاة، وهو الذي يسعى النّحوي إلى تجريده من خلال صياغة مثاله النّحوي. ويؤكد (ابن جني) هذا من خلال ضرب المثال الآتي. فيقول: "قالوا في شملنتُ، وبيطرتُ، وحوقلتُ، (...)، أنّها ملحقة بباب دحرجتُ، وذلك أنّهم وجدوها على سمتها عدد

حروف، وموافقة بالحركة والسكون فكانت هذه صناعة لفظية؛ ليس فيها أكثر من إلحاقها
ببنائها، واتساع العرب بها في محاورتها، وطرق كلامها. والدليل على أنّ فعلتُ، وفعلتُ،
(...)، ملحقة بباب دحرجتُ، مجيء مصادرها على مثل مصادر باب دحرجتُ، وذلك قولهم
الشَّملة، والبيطرة، (...) فهذا كالدَّحرجة، والهملجة، (...). فلمّا جاءت مصادرها على
مصادر الرّباعيّة، والمصادر أصول للأفعال، حكم بإلحاقها بها (...) قيل الاعتبار بالإلحاق
بها ليس إلا من جهة الفعللة" (ابن جنّي، 1913، ص229-ص230) إنّ ما ذكره (ابن
جنّي) يؤكّد على أنّ مفهوم الباب هو مجموعة من النظائر المحمولة على بعضها البعض
ليُكشف ما بينها من تكافؤ وتقابل. فالأفعال السّابقة (شملتُ، وبيطرتُ...) تنتمي إلى باب
(دحرجتُ)، فهي نظائر لهذا الفعل. والجامع بينها وبينه هو وزنها أو بنيتها(عدد الحروف
والحركات والسكنات). فمثال (دحرجتُ) مع نظائره هو تمثيل لقياسها أي تمثيل لنتيجته.

وإذا كان الباب النّحوي مجموعة من العناصر المتناظرة، فهذا لا يعني أنّه لا بدّ من
الكثرة في عدد النظائر. بل إنّ الباب النّحوي الواحد قد لا يحتوي إلا على عنصر واحد ومع
ذلك يُصاغ مثاله. وهذا ما يؤكّده(ابن جنّي) بقوله: "أما إذا دلّ الدليل فإنّه لا يجب إيجاد
النّظير. وذلك على مذهب الكتاب. فإنّه حكى فيما جاء على فعل(إبلا) وحدها. ولم يمنع
الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأنّ إيجاد النّظير بعد قيام الدليل، إنّما هو للأنس به
لا للحاجة إليه. فأما إن لم يقم دليل فإنّك محتاج إلى إيجاد النّظير؛ ألا ترى إلى عزويت لمّا
لم يقم الدليل على أنّ واوه وتاءه أصلان، احتجت إلى التعليل بالنّظير، فمنعت من أن يكون
(فعويلاً) لمّا لم تجد له نظيراً وحملته على(فعليت) لوجود النّظير وهو عفريت ونفريت" (ابن
جنّي، ، ص203-ص204). والواضح من كلام (ابن جنّي) أنّ السّماع أسبق من القياس
في تحديد مفهوم الباب النّحوي، فلمّا كان الوزن(فعل) له شاهد من كلام العرب وهو كلمة
(إبل) لم تحتج إلى نظير تقيسه عليه. لأنّ دليله من كلام العرب موجود، فقد سمع من
فصحاءهم. أمّا إذا غاب الدليل ولم تُسمع الكلمة من أفواه احتاج في ذلك القائس إلى نظير
يحملها عليه. فكلمة(عزويت) لم تُسمع من العرب ولذلك لم يُعقد لها باب(فعويلاً) أي
مثالها، ولهذا حُمّلت على نظائرها(عفريت ونفريت). فكان نظيراً لهذه الكلمات فأخذت
وزنها(فعليت). وهذا يدلّ على أنّ الدليل من كلام العرب أسبق من النّظير في إثبات القياس
في الباب النّحوي.

4.3 المثال هو القياس نفسه كنتيجة نهائية:

المثال هو النتيجة النهائية التي يخلص إليها التحوي من عمله التحليلي للغة من خلال إجرائه للوحدات اللغوية وحملها على بعضها البعض في مختلف المستويات اللغوية. وعليه، فالمثال مفهوم مترتب عن القياس. لذلك فإننا لا نكاد نعثر على تعريف له بمعزل عن القياس في أعمال (الحاج صالح). ولنتأمل هذا التعريف للقياس في أبسط معانيه يقول "القياس كمصدر للفعل قاس يقيس يدلّ على إجراء المتكلم في كلامه لمفردة أو تركيب على مثال من مثل كلام العرب ولو لم يسمع ذلك منهم أو من فصيح" (الرحمان، 2012، ص257). فالقياس كعملية لاشعورية يجريها المتكلم في مباشرته الفعلية للغة قومه تقوم على حمل كلامه على كلام العرب؛ أي من خلال محاكاته للعمليات المحدثة التي يقوم عليها كلامهم، وهو ما يسميه (الحاج صالح) بـ«المثال». لأنه يحمل ما لم يسمع من الكلام على كلام العرب السليبيين. فهو "يقيس ما يفوه به من كلام على مثال ما سمعه - وقد يكون لم يسمعه هو بعينه قط - فهذا الحمل لشيء على شيء هو تسوية بينهما وبصيران بذلك متكافئين" (الحاج صالح، 2012، ص359). وبهذا يتضح أنّ المتكلم وهو يحاكي كلام العرب، فإنه لا يحاكي ذوات الألفاظ بل يحاكي المثال الذي تخضع له. وبهذا يكون القياس أحسن وسيلة للتمكّن من اللغة لأنه يمكّن المتكلم من النطق بكلمات وجمل لم تطرق سماعه من قبل، وحتى دون الحاجة للعودة إلى كتب النحو (شاهين، 1986، ص10). وهو في هذا؛ أي المتكلم يقيس كلامه على مثال من مثل العرب.

وبما أنّ المتكلم قد ينطق بما لم يسمع به قبلاً؛ فإنّ هذا يجعل - كما رأينا - القياس عملية إبداعية من حيث إنه يضيف إلى اللغة صيغاً وتراكيب لم تعرفها من قبل. كما أنه عملية محافظة لأنّ هذه الصيغ والتراكيب في الغالب على مثال من مثل العرب ونموذج من نماذجها المعروفة (عبد العزيز، 1995، ص23). فقياس المتكلم قيمتان اثنتان:

قيمة الإبداعية: في كونه يثري اللغة التي يُجري فيها المتكلم صوغه للمفردات والتراكيب التي لم يسبق له أن سمعها من جماعته اللغوية، فهو إذن وسيلة من وسائل النماء اللغوي.

قيمة محافظة: من خلال محاكاة المتكلم لنماذج وأمثلة لغته؛ أي مراعاته للوضع اللغوي الذي اصطلحت عليه الأمة في لغة من اللغات. فهو لا يمكنه بحال من الأحوال أن ينطق ممّا لا نموذج أو مثال له في الوضع اللغوي. فالمتكلم لا يحاكي ذوات الألفاظ أو ذوات

آفاق استثمار مفاهيم النظرية الخلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال
أنموذجاً-

التراكيب؛ بل إنّه يحاكي العمليّات المحدثة لها. ومادام الأمر على هذا النحو؛ فإنّه يخدم لغته من زاويتين اثنتين: إمدادها بتعابير وأساليب جديدة من جهة، والحفاظ على نماذجها ومثلها الوضعيّة من جهة أخرى. كان هذا - إذن - القياس الذي يجريه المتكلّم وهو يحاول أن ينسج كلامه على منوال ما نطقت به العرب، فيعمد إلى مثال من مثلها فيحاكيه ويبني عليه كلامه.

أما إذا انتقلنا إلى ميدان البحث في اللّغة، فإنّنا نعثّر على نوع آخر من القياس. وهو القياس الذي يهتم فيه الباحث اللّغوي بالكشف عن المُثل والأنماط التي تحكم كلام العرب باللّجوء إلى وسائل ومناهج خاصّة بالبحث العلمي اللّغوي. يقول (الحاج صالح): "والقياس كاسم لا مصدر هنا ليس فعل القائس بل هو توافقٌ بحث عنه التّحاة بمناهج خاصّة، والنّظر فيها هو من أهمّ ما في دراسة القياس" (الحاج صالح، 2012، ص160). فهذا النوع الثّاني للقياس هو من صميم عمل التّحويّ الذي يسعى إلى الكشف عن المثل والنّمادج التي بُنيَ عليها كلام العرب، والتي يحتنّيها المتكلّم في كلامه. فيعمد - أي التّحويّ - إلى البحث عن التّكافؤ الموجود بين العناصر اللّغويّة والذي يودّي إلى الكشف عن البنية التي تجمعها، ومن ثمّ صياغة مثالها التّجريديّ. وهذا الكشف تأتّى لهم بآليات خاصّة ميّزت القياس التّحويّ العربيّ عن باقي أقيسة العلوم والميادين الأخرى.

4. أهميّة المثال عند التّحاة الأوّلين:

لقد سمح المثال للتّحاة الأوّلين بأن يرسموا ويصوّروا البنى الجامعة التي تشترك فيها العناصر اللّغويّة المتكافئة رسماً تجريداً مختزلاً يمكن من خلاله حصر ما لانهاية من الوحدات التي تعود إلى هذه البنية، سواء سمعت من العرب أو لم تُسمع. وبذلك فإنّ أوّل ثمرة من ثمار المثال التّحويّ العربيّ هي التّعبير بالمتناهي من المُثل عن اللّامتناهي من الوحدات اللّغويّة. وهذا ما يؤكّده (الأستريادي) "وقد ينكسر هذا الأصل الممهّد في أوزان التّصغير، إذ قصدوا حصر جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم: أوزان التّصغير ثلاثة فُعيل، وفُعَيْل، وفُعَيْعِل، ويدخل في فُعَيْعِل دُرَيْهَم مع أنّ وزنه الحقيقي فُعَيْل؛ وأسبُود وهو أفَيْعِل (...). ونحو ذلك، وإنّما كان كذلك لأنّهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التّصغير فيما يُشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها (...)

فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ الاختصار: إن وزن الجميع فيعمل" (الأستراباذي، 1982، ص14). فالمثال وسيلة من وسائل الحصر اللغوي وذلك بجمع النظائر في مثال واحد. وعليه، فإن ثمره المثال المتمثلة في التعبير بالمتناهي(المثل) عن اللامتناهي(الوحدات) مكن النحاة من صياغة المثل الخاصة بالوحدات اللغوية في جميع المستويات(مستوى الكلمة المفردة، مستوى اللفظة، ومستوى الجملة). ففي كل مستوى من المستويات السابقة مثلا تُرد إليها العناصر اللغوية. ففي مستوى الكلمة المفردة نعتُر على الأبنية الصرفية وهي مثل لها. وأحسن تعريف لمثال الكلمة المفردة وطريقة صوغه ما جاء على لسان (الأستراباذي) يقول"المُرَاد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه؛ فَرَجُلٌ مثلا على هيئة وصفة يشاركها فيها عَضُدٌ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء" (الأستراباذي، 1982، ص02). إن الكشف عن مثال الكلمة قد تحقّق ل(الأستراباذي) من خلال حمل مجموعة من الكلمات المتناظرة مثلا (رجلٌ/ عضدٌ) على بعضها البعض مع الاعتداد بترتيب هذه الحروف. كل حرف من كلمة <رجلٌ> إزاء ما يقابله في كلمة <عضدٌ>، مع الأخذ بعين الاعتبار حركاتها وسكناتها ومراعاة الحروف المتغيرة (الأصول) والحروف الثابتة (الزوائد) كل في موضعه. ويعلق (الحاج صالح) على قول (الرّضيّ) السابق فيقول: "فالذي نلاحظه أنّ الرّضيّ رحمه الله يهّمه أن يستوعب كلّ الشّروط التي يتمّ بها التّكافؤ اللّغويّ. ويلحّ أن التّكافؤ أو توافق بناء الكلم لا يتحدّد فقط بعدد الحروف والحركات والسّكنات والزّوائد فلا بدّ أن ينتظم المجموع من العناصر انتظاما واحدا وهو الشّروط الذي أشار إليه بقوله <كلّ في موضعه>. وعلى هذا لا يتمّ حصول التّكافؤ عند النّحاة على وجود نفس العدد للعناصر المكوّنة للكلمة بل أيضا على تكافؤ المواضع؛ أي على وقوع النّظائر في نفس الموضع من جميع السّلاسل" (الحاج صالح، 2012، ص168). فما ينبّه إليه (الحاج صالح) هو مفهوم <الموضع> في النّظرية الخليلية الحديثة وارتباطه بالتّكافؤ في القياس النّحويّ العربيّ والمثال معا. لأنّ الموضع هو المكان الذي يشغله العنصر اللّغويّ في البنية المجرّدة؛ أي في المثال لا موقعه الحقيقيّ في مدرج الكلام أثناء الممارسة الفعلية للمتكلّم (الحاج صالح، 2012، ص50). إذ لا يمكن أن يتحقّق التّكافؤ بين الكلمات ما لم يأخذ كلّ

حرف من حروفها، وكلّ حركة أو ساكن موضعه الخاصّ في البنية. ولما يتحقّق هذا الانتظام في الحروف عددا وموضعا يتمكّن النحويّ من استنباط <المثال> الذي يحكمها. أمّا المستوى الثّاني الذي صاغه النّحاة مثاله؛ فهو مستوى اللفظة. وقد تأتي للنّحاة من خلال حمل الوحدات اللّغويّة على بعضها البعض مع من تتبّع العمليّات التي تؤدّي إلى توليد العنصر اللّغوي. وذلك انطلاقا من المبدأ الأساسي في التحليل وهو مبدأ الانفصال والابتداء. وقد عبّر عنها (سيبويه) في الكتاب بالكثير من المصطلحات منها "بمنزلة اسم مفرد" (سيبويه، 1988، ص186). و"بمنزلة اسم" (سيبويه، 1988، ص186)، وذلك في سياق حديثه عن مواضع حذف نون اسم الفاعل في حالتي الجمع والمثنى. يقول " قال الأختل:

أبني كليب إنّ عمّي اللّذا سلبا الملوك وفكّكا الأغلالا

لأنّ معناه معنى الذين فعلوا وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء، كما أنّ الذين مع صلته بمنزلة اسم" (سيبويه، 1988، ص186). ومعنى هذا أنّ > الاسم الموصول مع صلته < يكافئ الاسم المفرد. وانطلاقا من هذا المفهوم تكون العبارات: (#عمّ #/#/#عمّ/#/#عمّ الذي سلب الملوك #...). كلّ واحدة منها بمنزلة اسم واحد؛ أي لفظة. وعليه، فإنّ مثال اللفظة يتحدّد انطلاقا من الاسم المفرد القابل للانفصال مع ما يزداد عليه يمينا وشمالا دون أن يتلاشى.

وفي مستوى أعلى من اللفظة نجد مثال الجملة. إذ نعثر في هذا المستوى نعثر على مفاهيم عربيّة أصيلة، وهي المفاهيم التجريدية المتعلقة بالعامل والمعمول. وقد توصل النّحاة العرب إلى استخلاصها والكشف عن البنية التي يقوم عليها الكلام من خلال حمل العناصر على بعضهما البعض؛ أي من خلال القياس. ولكن في مستوى أعلى من اللفظة. وعمليات الحمل هذه أدّت بهم إلى الكشف عن مستوى أعلى في الكلام وهو مستوى: [العامل + المعمول الأول ± المعمول الثاني ± المخصّصات].

أمّا عن طريقة النّحاة في الكشف عن هذا المستوى، فإنّهم ينطلقون دائما من نفس المبدأ الإجرائي الذي اعتمده في ضبط مثال اللفظة وهو "أقلّ ما يُنطق به من الكلام المفيد ممّا هو أكثر من لفظة" (الحاج صالح، 2012، ص253). فمستوى العامل أعلى من مستوى اللفظة؛ لأنّه لا يتكوّن من مجموعة من الكلم كما هو حال اللفظة، بل يتكوّن من

لفظتين، إمّا اسميتان (المبتدأ والخبر)، أو اسمية وفعلية (فعل وفاعل). ثم يختبرون هذه القطعة المفيدة (الجملة) بزيادة ما يمكن مع بقاء التركيب النواة (الجملة النواة اسمية أو الجملة النواة فعلية)؛ أي من خلال حمل قطعة على أخرى بمنزلتها. فكلّ هذه التراكيب متناظرة ومتكافئة؛ لأنها تُردّ إلى نواة تركيبية واحدة وهي الأصل، ثم تُفَرَّع عليها الفروع بعمليات تحويلية بالزيادة عن طريق القياس. ومن خلال هذا الحمل تبين للنحاة أنّ الزوائد على يمين النواة تؤثر على باقي العناصر معنى ولفظا. وسمّوا هذه الزيادة عاملا، وما تؤثر فيه معمولا. والجدول الموالي يوضّح ذلك:

الجدول 1: مستوى العامل والمعمولات

03	02	01
قائم	زيد	∅
قائم/ قائم	زيد/ زيدا	كان/ إن
قائما	زيدا	حسبث/ أعلمت عمرا

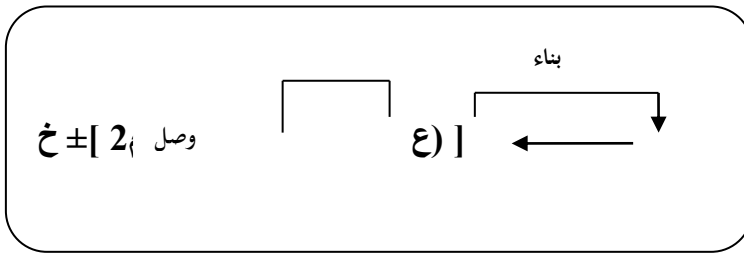
المصدر: عبد الرحمان الحاج صالح، 2012، ص220.

من الجدول، نلاحظ على اليمين؛ أي الزيادة القبليّة (في العمود الأول) دخول عنصر لغويّ على التركيب قد يكون كلمة واحدة، أو لفظة أو تركيبا وله تأثير لفظي ودلالي على بقية عناصر الجملة، ولذلك يسمّى بـ«العامل/ع» وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (∅) وهو الذي يسمّونه بالابتداء <زيد قائم>، وهو في الوقت ذاته غياب العلامة. ويشير إليه (سيبويه) بقوله: "واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان (...). فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء؛ وذلك قولك: عبدُ الله منطلق؛ ارتفع عبدُ الله لأتّه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلة" (سيبويه، 1988، ص127). إنّ العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء. وقد حمل النحاة على موضع العامل غير الملفوظ (الابتداء) عوامل كثيرة لفظية (أدوات وتراكيب) لأنّها شغلت موضع الابتداء. أما العنصر الموجود في العمود الثاني، فقد لاحظ النحاة أنّه لا يمكن أن يتقدّم على العامل (ع) بأيّ حال من الأحوال، وسمّوه بـ(المعمول الأول/ م1). ويشكّل العامل مع

أفاق استثمار مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال
 أنموذجاً-

المعمول الأول زوجاً مرتباً. أما العنصر الموجود في (العمود رقم 03)، فقد لاحظ النحاة أنه
 يمكن أن يتقدم على كل العناصر السابقة وسّموه ب(المعمول الثاني/ م 2).
 إن هذه العناصر التي ذكرها (الحاج صالح) > العامل/ المعمول الأول/ المعمول
 الثاني < هي عناصر تجريدية تشكل المثال الذي يُبنى عليه الكلام العربي. وقد مثله بالشكل
 التالي:

الشكل 1: مثال الجملة



المصدر: الحاج صالح عبد الرحمن، 2012، الصفحة 51

بحيث يكون: (ع / العامل)، (م1 / المعمول الأول)، (م2 / المعمول الثاني)، [خ / المخصّص
 (وهو الزيادة على المجموعة النووية (ع+م1±م2)]، (±وجود المعمول الثاني أو المخصّص
 أو لا وجود لهما).

كانت هذه - إذن - مثل المستويات اللغوية التي كشف عنها النحاة العرب الأولون
 كشفاً إجرائياً من خلال حمل الوحدات اللغوية المتناظرة على بعضها البعض من أجل
 الكشف عما بينها من تكافؤ.

وتتجلى أهمية المثال - أيضاً - في ما يُعرف بتفسير ما طرأ على الوحدات اللغوية
 المنتمجة إلى مثال من مثل كلام العرب من حذف أو تغيير... إلخ. وهذا ما يؤكده قدرة مثال
 الكلمة العربية في تفسير الكلمات التي لم تأت عليه وتوضيحها ما طرأ عليها من تغيير.
 فمثال اسم الفاعل (فاعل) يسمح للنحوي بالكشف عما طرأ على اسم الفاعل (قاضي/ ساع/
 راع...) لأنها كلّها تحاكم بالمثال (فاعل): فيثبت بذلك وزنها في الواقع الفعلي للخطاب
 وهو (فاع). فأهمية المثال هنا تكمن في كونه وسيلة النحوي في تفسير وتوضيح العناصر
 اللغوية التي خرجت عن بابها، لأنه "يحاول حينئذ أن يفسر الضروب من الكلام التي لم

تأت على المثال الشامل. فيحاول أن يمثلها مع نظائرها. فهذا تمثيل تفسيري" (الحاج صالح، 2012، ص287). إن ما سبق يوضح أهمية المثال في توضيح وتفسير التغييرات والتحويلات التي تصيب الوحدة اللغوية (كلمة/ لفظة/ جملة) في الخطاب العادي.

وبما أن <المثال> هو مجموعة المواضع التجريدية التي تشغلها الوحدات في البنية المجردة، والمرتببة وفق ترتيب معين. فإنه يمكن لبعض المواضع أن تكون خالية من العنصر اللغوي (خالية من محتواها) حسب ما تقتضيه دورة التخاطب، وحسب ما يحتاجه المتكلم للتعبير عن أغراضه، وعلى هذا فالمثال عند النحاة القدامى صورة للبناء وليس هو البناء بالذات. وكثيرا ما يحذر سيبويه من أن هذا الذي ذكره هو تمثيل ولا يُتكلّم به" (الحاج صالح، 2012، ص279). لأنه لا يتعلّق بالكلام الفعلي الذي قد يطرأ عليه تقديم أو تأخير، أي يحدث فيه تغيير لمواقع الوحدات اللغوية بعمليات تحويلية معينة. بل إنّه يرتبط بمواضع الوحدات في المثال المجرد. وهي كما يرى (الحاج صالح) مواضع اعتبارية ثابتة قد تخلو من العنصر اللغوي الذي يشغلها ولكن يبقى ما يدلّ عليها وهو العلامة العدمية أو خلوّ الموضوع من العنصر (∅). ولا خلوّ ولا فراغ أبدا في الكلام الفعلي المنطوق. ومن ذلك مثلا ما ذكره سيبويه في قوله "ومما يُضمّر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مُظهر قول العرب: إنّه كرامٌ قومك، وإنّه ذاهبةٌ أمّك. فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرته بعد الهاء، كأنّه في التقدير - وإن كان لا يُتكلّم به- قال: إنّ الأمر ذاهبةٌ أمّك وفاعلةٌ فلانة، فصار هذا الكلام كلّه خبرا للأمر" (سيبويه، 1988، ص176).

إنّ ما ذكره سيبويه يؤكد أنّ التمثيل هو محاولة لتفسير وتوضيح ما طرأ على البنية اللغوية لمستوى من المستويات من تغيير نتيجة التحويلات التي يلجأ إليها المتكلم في ممارسته الفعلية للكلام فيحذف أو يضمّر أو يقدّم أو يؤخّر وفق ما يقتضيه حال الخطاب. ففي المثال السابق يمثّل <سيبويه> لقول العرب < إنّه كرامٌ قومك > بعبارة لم تُسمع عن فصحاءها وهي <إنّ الأمر كرامٌ قومك>، فجعل الهاء في <إنّه> دليلا على الحديث المضمّر المذكور بعدها. وقد مثّل لها بقوله: < إنّ الأمر كرامٌ قومك >. وبهذا فإنّ التمثيل قد وضّح وفسّر الغموض الذي كان يعترى العبارة المسموعة عن العرب. كما نلاحظ أنّ هذا التمثيل قد سمح للنحوي باستنباط الحكم النحوي للوحدات اللغوية المكوّنة للعبارة السابقة. فالهاء اسم إنّ وهي تقع موضع كلمة (الأمر)، أمّا ما جاء بعدها فهو خبر <إنّ> ودليله قول سيبويه < فصار هذا الكلام كلّه خبرا للأمر >. وعليه، فالتمثيل هو محاولة لإعادة بناء الواقع اللغوي

آفاق استثمار مفاهيم النظرية الخيلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال
أنموذجاً-

المنطوق بصورة أخرى واستبدال مظهره الحقيقي الغامض والمعقد بصورة أبسط وأقرب إلى
الفهم، وجعلها في نفس الوقت تنطبق على كل نظائره المتكافئة لأنها بنيتها المشتركة
المجردة. دون تعسف وبدون تشويه للواقع اللغوي المنطوق (الحاج صالح، 2012،
ص281-ص282). ولنتأمل ما ذكره سيوييه على لسان الخليل في سياق تفسيره لصيغة
التعجب وتوضيحها ومحاولة تقريبها إلى الأذهان في باب <ما يعمل عمل الفعل ولم يجر
مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه> يقول: "وذلك قولك: ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه
بمنزلة: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به" (سيوييه،
1988، ص72).

فالواضح من قول الخليل أن حمل أو قياس عبارة <ما أحسن عبد الله!> على
عبارة <شيء أحسن عبد الله> كان من أجل التمثيل وتوضيح ما طرأ على هذه البنية من
تغيير. فالأولى نطقت بها العرب، أما الثانية فهي تمثيل لها ومحاولة لإعادة بنائها بشكل
آخر قريب إلى الأذهان يصدّق على جميع النظائر المنتمية إلى هذا الباب دون أن تشوّه
العبارة الأصلية. كما أن حمل صيغة التعجب القياسية (ما أفعله!) وإجراءها على عبارة أبسط
وأوضح <شيء أحسن عبد الله> سمح للنحاة الأولين من استنباط الحكم النحوي لما هو
غامض من الوحدات وخاصة <ما>. فإجراء <ما> وقياسها على <شيء> مكنّ النحويّ
من الاهتداء إلى إعرابها. وذلك على النحو الآتي:

$$\text{ما أحسن عبد الله} / \text{شيء أحسن عبد الله} = \text{ما} = \text{شيء} = \text{مبتدأ}$$

وبهذا يكون المثال وسيلة تجريدية مهمة يلجأ إليها النحوي لإعادة بناء الواقع
اللغوي من أجل توضيحه وتقريبه إلى الأذهان بشكل آخر، وصورة أبسط يحاكي من خلالها
هذا المنطوق دون أن يفرض عليه ما ليس فيه. ويمكن إدراك مدى جدوى هذا التمثيل وعدم
تعسف النحوي فيه من خلال حمل العبارة الواقعية على العبارة التي يمثل بها النحوي لندرك
ما بينهما من تكافؤ يتحقّق بعد ذلك على جميع النظائر التي تنتمي إلى الباب الذي تنتمي
إليه العبارة الواقعية نفسها.

وقد يُفهم ممّا ذكرناه أنّ المثال خاصّ بالعبارات الغامضة فقط، وهذا غير صحيح، لأنّه ما من كلمة أو لفظة أو تركيب في العربيّة إلّا وله مثال يعود إليه، وعليه فإنّ "التمثيل يعمّ كلّ البنى الواضحة وغير الواضحة. وليس من عبارة في العربيّة إلّا ولها مثال يرسمه النحوي ويدرج فيه مجموعة العبارات التي تشاركها في البنية" (الحاج صالح، 2012، ص281). فالمثال هو الوسيلة التجريدية التي تعود إليها كلّ العبارات الواقعية. ولذلك فإنّ وظيفته تتمثّل في كونه له القدرة على:

- أن يمثّل البنى في أيّ ميدان كان وأيّ واقع.

- أن يفسّر مجرى كلّ بنية أيّ كيفية سيرها وتصرفها (الحاج صالح، 2012، ص282).

5. تعليم النحو في العصر الحديث:

1.5 تيسير تعليم النحو:

تحلّ القواعد النحويّة مكانة هامّة في حياة الفرد، ذلك أنّ تعلّمها يعصم لسانه وقلمه من الخطأ والزّلل، إذ يسهّل عليه الممارسة الفعلية للغة قومه بمعرفة صحيح الكلام من خاطئه في مختلف المواقف التواصلية الحياتية. إلّا أنّ هذه القواعد في الوقت ذاته أصبحت تمثّل مشكلة تؤرق الباحثين والمتعلّمين على حدّ سواء. ومن أجل التخفيف من حدة هذه المشكلة انبثت طائفة من الباحثين في العصر الحديث لمحاولة إصلاح هذه القواعد والتقليل من صعوبتها تحت اسم < إصلاح النحو أو تيسيره أو تجديده > وانقسموا مذاهب شتى، فمنهم من رأى المشكلة تتلخّص في الأصول فدعا إلى هدمها، ومنهم من رآها تنحصر في بعض الأبواب النحويّة فدعا إلى إلغائها، وقسم ثالث رأى أنّ النحو العربيّ بأصول وأبوابه لا يُيسر ولا يمكن أن تمسّه أيدي التّجديد باعتباره علما نظريًا ، والعلوم مهما كانت صعوبتها فإنّها لا تُيسر من أجل أن تلائم فئة من هذه الفئات. وبناء على ذلك فإنّ ما يُيسر هو طريقة تعليم وعرض هذه المادة النحويّة الجليلية على المتعلّمين. ويُعدّ الحاج صالح من بين الباحثين العرب المحدثين الذي تبنا هذا المذهب الأخير وأقاموا عليه تصوّره والنّيسيري. ورأوا في النحو العربيّ معينا ومصدرا خصبا يمكن أن يكون عوناً لمن يرمي إلى تيسير تعليم النحو.

وبما أنّ المدرسة الخليلية الحديثة (الحاج صالح) تعدّ قراءة جديدة للتراث النحوي العربيّ الأصيل، فإنّ مفاهيمها الأساسية يمكن أن تُستغل في تقديم العون للقائمين على وضع المناهج التعليميّة من جهة، وإعداد الطرائق التعليميّة من جهة أخرى. لكونها لم تقتصر على التّظهير الشّامل الذي حقّق الكفاية العلميّة، التي تجسّدت في ضبط وتقنين

آفاق استثمار مفاهيم النظرية الخيلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال
أنموذجاً-

البنية اللغوية أو النحوية للغة العربية فحسب، بل سعت ولا تزال في سعي دؤوب إلى تحقيق الكفاية المراسية أو التطبيقية بمحاولة استثمار وتوظيف مبادئها في مجالات حيوية، كالترجمة ومعالجة النصوص وتحليلها وتخزينها بواسطة الحاسوب" (بعطيش، 2010، ص75). وعليه فإن مبادئها الأساسية يمكن أن تُستغل في تيسير تعليم النحو. ولهذا وقع اختيارنا على مفهوم <المثال> من خلال البحث في إمكانية استغلاله في تعليم النحو.

2.5. آفاق استثمار مفهوم المثال في تيسير تعليم النحو في التعليم الثانوي (السنة الثانية / الشعب العلمية):

انطلاقاً من جوهر المثال النحوي العربي باعتباره تمثيلاً تجردياً للبنية، وباعتبار النحو كلاً مُثلاً صورياً في مختلف المستويات اللغوية. فإنه يمكن أن نقف على مجالات استغلال هذا المفهوم في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية. وقد وقع اختيارنا على السنة الثانية الشعب العلمية؛ والموضوعات النحوية هي: المنوع من الصرف بعلّة وبعلتين، الإغراء، التحذير، الاختصاص، أوزان المبالغة وعملها، التصغير، لا النافية للجنس، امتناع تأنيث العامل، جواز تأنيث العامل، وجوب تأنيث العامل.

وسنورد فيما يلي الخطوط العريضة لآفاق استثمار المثال في تيسير تعليم النحو في هذه السنة التعليمية:

- المثال هو الأساس الذي يقوم عليه الاكتساب اللغوي جميعاً أي "التمودج نفسه الذي يحتذي به المتكلم في كلامه. وهو ما يجوز أن يقاس عليه من مجموعة عناصر" (الحاج صالح، 2012، ص160). وعليه فإن المتكلم وهو ينشئ كلامه يحاكي هذه المُثُل. ولهذا كان المثال الأساس في إكساب المتعلم الملكة اللغوية الأساسية.

- العمل على استغلاله باعتباره مثلاً للبنى اللفظية دون غيرها. وعليه، فإنه يمكن أن يُتخذ المثال التجريدي لكل مستوى من المستويات اللغوية معياراً لاختيار المحتوى النحوي المقرر على المتعلمين. ويكون ذلك باختيار البنى اللغوية المطردة في الاستعمال وفي القياس وبرمجتها على المتعلمين من أجل إكسابهم الملكة اللغوية الأساسية. ذلك أن المتعلم لا يتعلم ذوات الألفاظ أو التراكيب ويتصرف فيها بالزيادة التقريبية. بل ما يكتسبه هو المُثُل التي تحكم هذه الألفاظ أو التراكيب. ولما كان الأمر على هذا النحو فإنّ الاقتصار في عملية الانتقاء على البنى الوظيفية والشائعة والتي تعود إلى مثل مطردة يكسب المتعلم آليات

التصريف فيها طردا وعكسا. فينتقل من الجملة المبنيّة للمعلوم إلى الجملة المبنيّة للمجهول. ومن الجملة الخالية من التواسخ إلى الجملة المنسوخة... إلخ. لأنها تُرد جميعا إلى مثال واحد وهو [ع + 1م ± 2م ± خ].

- كما يمكن أن يُستغل مفهوم المثال في ترتيب وتنظيم البنى النحويّة والتي سبق وأن اختيرت، ذلك أنّ الأصل في التنظيم هو البنى التي تخلو من الزيادة ومن التّقديم أو التّأخير، ومن الحذف. في حين أنّ الفروع هي تلك البنى التي طرأ عليها تغيير ما. وبذلك ينتقل المتعلّم من البنية البسيطة إلى البنية المعقّدة. وليتعلّم هذه الأخيرة لا بدّ أن يكون قد سبق له وأن تعرّف على مثالها التّجريديّ. حتى يدرك ما طرأ من تغييرات في البنية أي على كيفية الانتقال من بنية أصلية إلى البنى المتفرّعة والعكس حتى تصير هذه العمليّات عادات لا شعوريّة، فلا اكتساب في الجانب النحوي في الواقع إلى ملكة التصريف في البنى وطرق التعبير لأنّه اكتساب لأفعال لا لمعرفة ذوات البنى وحدها وللأفعال أنماط ومثّل" (الحاج صالح، 2012، ص287). فالتّحو ضروريّ في إكساب الملكة اللّغويّة، لكن لا كقواعد نظريّة تحفظ عن ظهر قلب وتُستظهر في الامتحانات، بل كمثّل عمليّة تُكتسب بكيفية خاصّة (الحاج صالح، 2012، ص175). ولما كانت هذه هي نظرة الحاج صالح للقواعد النحويّة فإنّه من الأهميّة أن يكتسب المتعلّم الملكة اللّغويّة عن طريق إدراكه للبنى اللّغويّة الأساسيّة. وهذا لن يتأتّى له ما لم تكن له القدرة على الكشف عن الآليات الأساسيّة والإجراءات العمليّة التي تمكّنه من اكتساب هذه البنى ومن ثمّ اتّخاذها وسيلة لاكتساب الملكة اللّغويّة وذلك من خلال امتلاكه للقدرة على إجراء البنى على بعضها البعض. أي من خلال حمل البنية التي لم يكتسبها على البنى الأساسيّة التي اكتسبها في جميع المستويات اللّغويّة المقرّرة عليه. وهذا لا يكون إلّا من خلال اعتماده على آليّتين أساسيتين في التّحو العربي وهما مفهوم القياس النحوي العربيّ من جهة، ومفهوم المثال من جهة أخرى. وذلك باعتبار التّلازم القائم بين المفهومين من جهة، بالإضافة إلى أهميّة كلّ واحد منهما في تعليم التّحو. ونشير هنا إلى أنّ اتّخاذ هذين المفهومين كوسيلة لتعليم اللّغة لا يكون بطريقة نظريّة صرفة، بل يكون ذلك من خلال إجرائها في تعليم التّحو؛ أي بطريقة ضمنيّة. وهذا لا يتعارض مع تعليم وتعلّم اللّغة، لأنّ الاكتساب اللّغويّ كلّ لا بدّ أن يكون ضمنيّا؛ أي عن طريق اكتساب البنى (المثّل) الأساسيّة للقواعد النحوية لا حفظها واستظهارها. كما أنّ من المعروف أنّ المتكلّم وهو يتكلّم يلجأ إلى القياس في اكتساب لغته، لأنّه يحمل ما لم يسمع

أفاق استثمار مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال
أنموذجاً-

من العبارات وما لم يطرق أذنه على ما سبق له معرفة بها. وما يقيس عليه إنما هو المثال الذي تعود إليه الوحدات اللغوية. وعليه، فإنه ليس بدعا على اللغة أن يلجأ التربويون وواضعو المناهج إلى هذه الآلية الطبيعية الفطرية ويستثمروها في تعليم النحو. من خلال جعل القياس والمثال عملية مقصودة في اختيار البنى التي يحتاجها المتعلم. والتي يمكن انطلاقاً منها أن يفرع المتعلم بنى أخرى متولدة عنها.

- كما يمكن أن يستغل المثال في تفسير الكلمات والتراكيب التي خرجت عن مثالها، وذلك من خلال اتخاذ المثال الجامع لها مقياساً توزن به الكلمات أو العبارات التي جاءت مخالفة له. وبهذه الطريقة يُدرك المتعلم ما طرأ عليها إذا ما حملها على نظائرها أو على مثالها. ومن ذلك مثلاً إدراكه انطلاقاً من مثال الكلمة المفردة لما يُعرف بالإعلال والإبدال والقلب. وغيرها من الأبواب الصرفية. كما يمكنه أن يفسر ما طرأ على التراكيب إذا ما وزنها بالمثال التجريدي الخاضعة له [(ع + 1م) ± 2م ± خ]. فالجملة الاسمية الخالية من النواسخ يكون عاملها مساوياً للصفر Ø. أما جملة الإغراء والتحذير فإنها وبناء على مثالها يطرأ عليها حذف للفعل والفاعل على حدّ سواء، فيكون تمثيلها على النحو الآتي ((Ø + Ø ± الصلّة ± خ]. وبهذا الشكل يفسر المتعلم الوحدات اللغوية في واقع الخطاب والتي لم تأت على المثال الشامل. بمقارنتها مع نظائرها ليكشف ما طرأ عليها من تغيير.

وبالإسقاط على المحتوى النحوي للسنة الثانية ثانوي نحصل على:

- قدرة المثال على إكساب المتعلم الملكة اللغوية من خلال الانتقال من البنى الأصلية إلى الفرعية وذلك في درس (لا النافية للجنس) والتي تُحمل على درسين اثنين هما الجملة الاسمية الخالية من النواسخ، والجملة المنسوخة بأنّ على النحو الآتي:

ع	1م	2م	خ
Ø	التلميذ	مجتهد	//
إنّ	التلميذ	مجتهد	//
لا	تلميذ	مجتهد	//

إنّ الانطلاق من المثال الشامل وتفرع البنى الجزئية عنه يمكن المتعلم من اكتساب البنية الجديدة وتعزيز القديمة. كما يمكنه من استخلاص الحكم النحو لوحدات البنية الجزئية دون اللجوء إلى النصّ المسهب.

- قدرة المثال على تفسير الضروب من الكلام التي خرجت عنه. وهذا ما نقف عليه في الإغراء والتحذير المبرمج على المتعلمين في هذه السنة. إذ أنّ المثال الشامل [(ع+م+1) ±م±2خ] يساعد المتعلم في فهم وتفسير الحذف الذي حدث في الإغراء والتحذير [(Ø+Ø) ±م±2 (المفعول به) ±خ]. إذ حذف العامل (الزم) والمعمول الأول (أنت).
- قدرة المثال تفسير الأساليب التي فيها نوع من الغموض كأسلوب التعجب من خلال حمله على الجملة الإسمية فيكتشف إعراب (ما التعجيبيّة) بحملها على موضع المبتدأ في المثال. وكذلك الأمر بالنسبة للخبر (أفعله) كما يلي:

$$\frac{\text{ما}}{\text{شيء}} / \frac{\text{أحسن}}{\text{عبد الله}} / \frac{\text{ما}}{\text{شيء}} = \frac{\text{ما}}{\text{شيء}} = \frac{\text{أحسن}}{\text{عبد الله}} = \text{مبتدأ}$$

كانت هذه بعض التطبيقات التعليمية لمفهوم المثال في تعليمية النحو في السنة الثانية ثانوي.

6. خاتمة:

وقفنا من خلال هذه الدراسة على مفهوم المثال في النظرية الخليلية الحديثة باعتباره النتيجة النهائية التي يخلص إليها النحوي من عمله التحليلي للغة. فبعد أن يحدّد وحداته تحديدا إجرائيا ويكشف على البنية التي تجمع النظائر المتكافئة يعمد إلى صياغة مثالها التجريدي.

وبعد هذه الدراسة لأفاق استثمار مفهوم المثال في تيسير تعليم النحو نسجّل النتائج الآتية:

- المثال هو النتيجة النهائية للقياس، فبعد تحديد النحوي لوحداته وضبطه لبنيتها الجامعة التي تشترك فيها النظائر المتكافئة بصوغ المثال الجامع لها.

- من خلال تجريد هذه البنية التي تشترك فيها النظائر يقوم النحوي بإفراغ النظائر من محتواها اللفظي والإشارة إليه برموز معينة سواء تعلّق الأمر بمستوى الكلمة المفردة، أم بمستوى اللفظة أم بمستوى التراكيب.

آفاق استثمار مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة في تيسير تعليم النحو في المرحلة الثانوية -المثال
أنموذجاً-

- إنَّ جوهر المثال النحوي العربيّ هو البُنى اللفظية، لا الصفات الداتية القائمة على الجنس والفصل. وهذا ما يجعله وثيق الصلة بالقياس الإجرائي باعتباره تمثيلاً لنتيجة هذا الأخير.
- المثال النحويّ وسيلة مهمّة لتفسير وتوضيح الضروب من الكلام خاصّة الغامض منها.
- يمكن الاستعانة بمفهوم المثال وجعله معياراً لانتقاء واختيار المحتويات النحوية المبرمجة على المتعلّمين في مرحلة تعليمية معيّنة. وذلك لكونه يمثلّ رسماً جامعاً للبنية التي تشترك فيها مجموعة من النظائر.

وأخيراً، فإننا ندعو القائمين على وضع المقررات النحوية في التعلّم الثانوي إلى:
- العودة إلى التراث النحويّ العربيّ الأصيل باعتباره ميداناً ومصدراً خصباً يمكن أن يمدّهم بالمفاهيم الأصلية التي تعينهم على فهم طبيعة اللغة العربية، وبالتالي اختيار أنجع الطرائق لتعليمها. وتعدّ النظرية الخليلية أحسن دليل على ذلك.
- استغلال مفهوم المثال في اختيار وتنظيم المحتوى النحويّ، وذلك من خلال اختيار المُثُل المطرّدة واتخاذها منطلقاً يبيّن عليه المتعلّم تعلّماته النحوية بتفريع البنى الفرعية من الأساسية.

- استغلاله كمعيار يعود إليه المتعلّم لتفسير الغامض والمختلف من ضروب الكلام التي خرجت عن مثالها الشامل.

7. قائمة المراجع:

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، (دط). مصر، مطبعة الهلال، 1913.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، (دط)، القاهرة، مصر، دار المعارف، د.ت.
3. الأسترايادي، رضيّ الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، تح: محمد نور الحسن وآخرون، (دط)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، 1982.
4. الأعمش، عبد الأمير، المصطلح الفلسفي عند العرب نصوص من التراث الفلسفي في حدود الأشياء ورسومها، (دط)، مصر، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1989.
5. الأنصاري، ابن هشام جمال الدين، شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ج1، شرح: هادي نحر، (دط)، عمان، الأردن، دار البيازري العلميّة، د.ت.

6. بعطيش، يحيى، الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة التواصل، (العدد 25)، مارس 2010.
7. الحاج صالح، عبد الزحمان، البنى التحوية العربية، دط، الزغاية، الجزائر، موفم للنشر، 2012.
8. الحاج صالح، عبد الزحمان، بحوث ودراسات في التسانيات العربية، ج1، دط، الزغاية، الجزائر، موفم للنشر، 2012.
9. الحاج صالح عبد الزحمان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، موفم للنشر (الجزائر)، دط، 2012 .
10. الحاج صالح، عبد الزحمان، منطق العرب في علوم اللسان، دط، الزغاية، الجزائر، موفم للنشر، 2012.
11. الحاج صالح، عبد الرحمان، النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية)، الجزائر، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (كراسات المركز)، 2007.
12. سبيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، (ط3)، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، 1988.
13. سبيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988.
14. شاهين، عبد الصبور، دراسات لغوية في الفصحى (القياس في الفصحى، الدخيل في العامية، ط2، سوريا، مؤسسة الرسالة، 1986.
15. عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1995.